ويسألونك عن عام السياحة

□ تكتسب التنمية السياحية أهمية كبيرة فبها تنمو السياحة وتتطور، ومن خلالها نحصل على نصيبنا العادل من السياحة الدولية لذا فإن إحداث تنمية سياحية حقيقية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بتفاعل وتعاون جميع الجهات المعنية بما فيها القطاع الخاص وبدون ذلك سيظل العمل في هذا المجال أشبه بالنضال في رمال متحركة لذا فقد أدركت القيادة السياسية أهمية وجود جهاز يوكل إليه القيام بهذه المهمة وهو ما تمثل بصدور القرار الجمهوري رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠٠٢م وعلى إثره ولدت الهيئة العامة للتنمية السياحية التي وجدت نفسها أمام مهمة شاقة لا تخلو من التحديات والصعوبات.

في السطور القادمة يتحدث الأخ مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية عن واقع التنمية السياحية في بلادنا وجهود تطوير الأنواع السياحية الأخرى، وسبل الارتقاء بالاستثمارات السياحية وغيرها من القضايا.

رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية لـ"الثورة" :

التنمية السياحية.. معركة يجب أن تخوضها جميع الجهات

سنصدر هذا العام خارطة اليمن السياحية وسنعمل على النهوض بالسياحة البحرية والعلاجية

لقاء/ محمد السيد

□ انجزنا مسح ١٤ محافظة ونسعى لاستكمال بقية المحافظات

□ انتهينا من إعداد المخططات لـ١٢ موقعاً وسنباشر إنشاء مركز دولي للغوص

لا عشوائية!

● ما هي الآلية التي تعتمد عليها الهيئة في تحقيق التنمية السياحية؟

– لقد كان للتحديد الدقيق لمهمة الهيئة والمتمثل في تحديد وتنمية المناطق السياحية وتعزيز مقوماتها وتنمية الإستثمار فيها، أبعاده الإستراتيجية الواضحة في الهدف من إنشائها، وإنطلاقا من ذلك تقوم الهيئة بخطوات هامة ومدروسة على طريق تحقيق التنمية السياحية مستندة لجملة من المؤشرات اهمها، الخطة الرئيسية للتنمية السياحية في الجمهورية اليمنية والتي تم إعدادها من قبل مجموعة الاتحاد الأوروبي ضمن المساعدة الفنية لتطوير البرنامج السياحي في بلادنا.

والمسح السياحي الذي نفذته الهيئة وشمل السواحل والجزر والمرتفعات والذي كان من ثماره إيجاد قاعدة معلومات سياحية هامة تشتمل على جميع البيانات الواجب توافرها من أجل التنمية السياحية.

والاستفادة من الرؤية الاستراتيجية حتى العام ٢٠٢٥م وما تضمنته من أهداف لقطاع السياحة.

وكذا اخضاع مناطق التنمية السياحية لسلطة الهيئة لضمان عدم العشوائية في استغلالها واعداد آلية للمراقبة والمتابعة الدورية للمشاريع اثناء التنفيذ بالإضافة إلى الإطلاع على تجارب الآخرين في التنمية السياحية والاستفادة منها. والاهتمام بمسألة توفر الخدمات الاساسية في المناطق السياحية مع إيلاء مسألة الترويج للإستثمارات السياحية أهمية كبيرة في خططنا.

لذا فإن عملنا بعيد عن العشوائية وندرك تماما الأرضية التي نقف عليها ولا نخطو أي خطوة إلا ونعرف سلفا أين سنضع أقدامنا.

مؤشرات طيبة!

● هل لمستم مؤشرات إيجابية؟

– نعم، فعلى الرغم من الفترة البسيطة لإنشاء الهيئة إلا أنها استطاعت تحقيق عدد من الإنجازات الملموسة الرامية إلى خلق قاعدة معلومات سياحية تساهم في تطوير القطاع السياحي وتنميته وقامت بإعداد العديد من المخططات والدراسات المناسبة لمواقع التنمية السياحية المختارة وتقديم التسهيلات اللازمة لإستثمارها واستغلالها. وقد بدأنا نتلمس تلك النتائج خاصة في جذب الاستثمارات السياحية لليمن، منها على سبيل المثال لا الحصر إنشاء الشركة اليمنية – السعودية للاستثمارات السياحية وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤م بشأن إعلان دمت منطقة للتنمية السياحية العلاجية، إضافة إلى أمر مجلس الوزراء رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٤م الخاص بتكليف الهيئة للقيام بإعداد دراسة عن مناطق المياه الكبريتية الحارة والمقترحات الهادفة إلى إستغلالها واستكمالها كمناطق للسياحة العلاجية التي يصل عددها لأكثر من ٩٠ ينبوعا حارا، علاوة إلى التوسع في فتح فروع للهيئة في عدد من مناطق التنمية السياحية بموجب قرار وزير الثقافة والسياحة رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٤م ومن هذا المنطلق كان لزاما على الهيئة الاستمرار في تطوير آليات ووسائل عملها المختلفة على ضوء ما تقتضيه طبيعة نشاطها التنموي الذي يتطلب توفر الإمكانات اللازمة للهيئة.

مع الإشارة بأن جهود التنمية السياحية حظيت بدعم كبير من قبل الأخ خالد الرويشان وزير الثقافة والسياحة خاصة في عام ٢٠٠٤م الذي شهد تدفقا سياحيا ملحوظا على بلادنا وذلك بفضل الجهود المتميزة التي بذلتها قيادة الوزارة العام الماضي.

المسح السياحي

● إلى أين وصلتم في مشروع المسح السياحي؟

– لقد سعت الهيئة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة لها فاستطاعت تنفيذ برنامج المسح السياحي الشامل ضمن مرحلتيه الأولى والثانية بالتعاون والتنسيق مع جهات حكومية ذات علاقة، حيث شملت المرحلة الأولى مسح الشواطئ اليمنية من منطقة ميدي في أقصى الشمال الغربي على البحر الأحمر إلى منطقة حوف في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد على البحر العربي، وتم اختيار حوالي ٦٦ موقعا سياحيا للتنمية السياحية على الشريط الساحلي.

فيما شملت المرحلة الثانية مسح سلسلة المرتفعات الجبلية واستكملت أمانة العاصمة وضواحيها، إضافة إلى ١٤ محافظة من محافظات الجمهورية، نتج عنها تحديد نمو ٢١٤ موقعاً سياحياً صالحا للتنمية السياحية.

هذا وتهدف الهيئة خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م إلى استكمال المسح في بقية المحافظات الأخرى وذلك ضمن المرحلة الثالثة من المسح السياحي لقد عملنا على وضع خطة عمل تم بموجبها إجراء المسوحات اللازمة لإختيار المناطق المطلوب تنميتها بصورة مباشرة.

وهنا أستطيع القول بأن الهيئة استطاعت – لأول مرة – من إعداد قاعدة معلوماتية للسياحة تمكن المستثمر من اتخاذ قراراته بكل سهوله ودون تردد او تخوف، وتساعد الدولة في رسم خططها واستراتيجيتها مستفيدة بهذه القاعدة المعلوماتية، وهذا جاء بفضل تعاون وتنسيق الهيئة مع وزارة الثقافة والسياحة وعدد من الجهات.

غير صحيح!

● ماذا بعد هذه المسوحات؟

– تساؤل نسمعه كثيرا، فالبعض يعتقد – خطأ – بأن كل ما نقوم به هو إجراء المسوحات السياحية وتتوقف عند هذه النقطة، وهذا غير صحيح، إن تسويق المناطق والمواقع الواعدة سياحيا لاستثمارها تعتبر من العمليات الأكثر أهمية بالنسبة للهيئة، فالتسويق عملية لاحقه لمجموعة من الجهود والخطوات التي تعمل الهيئة على تحقيقها بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية.

وقد سعت الهيئة لخطوة ثانية إلى وضع المخططات والدراسات للعديد من هذه المواقع السياحية المختارة وذلك من خلال مكاتب هندسية ثم تأهيلها وإعداد ذلك في كتيبات يتم من خلالها الترويج لتلك المواقع استثماريا في الداخل والخارج.

علما أن المخطط العام للتنمية السياحية يتضمن إعداد دراسات وتصاميم تأشيرية لمشروع سياحي رائد يقود عملية التنمية والتطوير في منطقة التنمية السياحية، فقامت الهيئة العام الماضي بطرح عطاء لوضع مخططات عامة للتنمية السياحية لست مناطق ومواقع على الشريط الساحلي لشواطئ البحر الأحمر.

كما أدرجت الهيئة ضمن خطتها للعام الحالي ٢٠٠٥م إعداد المخططات العامة والدراسات الفنية اللازمة لعدد ١٢ موقعا جديدا مخصصة للتنمية السياحية على شواطئ البحر العربي وخليج عدن وفي مدن المرتفعات الجبلية، وبالقرب من الينابيع المعدنية الحارة.

الجزر ضمن اهتماماتنا

● جزرنا تتمتع بخصائص طبيعية وسياحية هائله.. فأين التنمية السياحية من هذه الجزر؟

– ليس صحيحا أن الجزر بعيدة عن اهتمامات الهيئة بل أنها تأتي في أولويات مهامنا حيث يعتبر مشروع الدراسات لبعض الجزر لتأهيلها سياحيا من المشاريع الهامة التي تسعى الهيئة إلى إنجازه، فبلادنا كما يعلم الجميع تمتلك عدداً كبيراً من الجزر التي تتوزع في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وتتمتع بخصائص طبيعية وسياحية في غاية الروعة والجمال إلا أنه للأسف الشديد أن هذه الجزر غير مستغله للأغراض السياحية حتى الآن على الرغم من أهميتها من الناحية الجمالية فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد ستراليا وفقا للتصنيف العالمي لجمال البيئة البحرية، ولا شك أن استغلال الجزر سياحيا سيعظم العائدات السياحية من خلال زيادة الحركة السياحية إليها وزيادة مساهمة هذا القطاع في دعم التنمية لذا فقد وضعت الهيئة مشروعاً لتطوير وتنمية هذه الجزر سياحيا حسب أهميتها وأولوياتها على المدى الطويل، وقد إقتصرت المرحلة الأولى على جزر كمران وجزيرة حنيش الصغرى والكبرى وجزيرة زقر، وذلك لأهمية هذه الجزر من الناحية السياحية والجمالية ومن الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وكذا إعداد مسوحات تحت الماء بهدف تحديد مناطق الغوص المثالية لجزيرة كمران وزقر.

وكذلك إجراء مسح سياحي على اليابسة في جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى لتحديد مواقع مؤهلة للتنمية السياحية.

السياحة العلاجية!

● وماذا عن السياحة العلاجية؟

– السياحة العلاجية تحظى باهتمام كبير من قبل الهيئة التي تسعى إلى الانتقال بهذا النوع من السياحة من واقعها التلقائي العفوي الراهن إلى واقع منظم يعتمد على أسس علمية حديثة ويتلاءم مع أهمية استغلالها كمورد اقتصادية سيتحقق من خلاله عوائد كبيرة لدعم الاقتصاد الوطني.

لذلك سعت الهيئة لتهيئة العوامل والظروف الملائمة لخلق انماط جديدة للسياحة وفي مقدمتها إمكانات السياحة العلاجية كأحد الأنماط الجديدة للنشاط السياحي الذي لم تطرق أبوابه خلال الفترة الماضية أمام الإستثمارات السياحية بما يتناسب مع ما تمتلكه بلادنا من مقومات طبيعية غنية لقيام سياحة علاجية منظمة ومتطورة تجعلها في مقدمة دول إقليم شبه الجزيرة العربية في هذا المجال.

حيث تنطلق الهيئة في عملية تهيئة الشروط الأولية لتنمية مواقع حمامات المياه المعدنية العلاجية المنتشرة في معظم محافظات الجمهورية من خطة متكاملة بدأت خطواتها العملية بتجميع الدراسات العلمية السابقة في هذا المجال للإستفادة منها في عملية النهوض بمقومات السياحة العلاجية، ووضعت برامج مرحلية لمواصلة تلك الجهود العلمية.

وفي إطار عملية المفاضلة بين عدد من المواقع، احتل موقع مصادر المياه المعدنية العلاجية بمديرية دمت بمحافظة الضالع مركز الصدارة وصار على رأس قائمة اولويات الهيئة نظرا لما يتمتع به من مقومات رئيسية وثانوية تؤهلها لقيام سياحة علاجية متكاملة بكل المقاييس الإقليمية والدولية.

ولتحقيق ذلك تم إنجاز دراسة تقييمية أولية للمياه الحارة في منطقة دمت للحفاظ على مخزونها من المياه العلاجية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع برنامج العمل التنفيذي لتهيئة منطقة دمت للسياحة العلاجية يتضمن المهام المرحلية العامة المناط تنفيذها بكل جهة رسمية ذات علاقة تم رفعه لرئاسة الوزراء.

كما تمت عملية الحجز والتسوير لأراضي التنمية السياحية في دمت.

وفي عام ٢٠٠٤م صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٥ بإعلان دمت منطقة تنمية للسياحة العلاجية.

أضف إلى ذلك قيام الهيئة بإعداد دراسة أولية حول المواقع السياحية العلاجية في الجمهورية وقدمت مقترحات استغلالها واستثمارها وتم رفعها لمجلس الوزراء وتنفيذ خارطة للمصادر الحرارية الارضية والسياحية العلاجية بالتعاون مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.

النهوض بالسياحة البحرية

● السياحة اليمنية هي سياحة ثقافية، لماذا لا يتم تنمية الأنواع السياحية الأخرى كالسياحة البرية مثلا؟

– إن الإتجاه القائم والمستقبلي لهيئة التنمية السياحية هو التوجه نحو إبراز ما تكتنفه مناطق شواطئنا الساحلية والجزر من مواقع سياحية شاطئية جميلة وأماكن غوص جذابة جديدة باعتبار ذلك أحد أهم وسائل الجذب السياحي.

وعلى الرغم من الفترة البسيطة لإنشاء الهيئة إلا أنها أدركت قيمة هذا المورد الهام فاعطته أهميته إنطلاقا من الاهتمام العالمي بسياحة الاستجمام التي تتميز بكبر حجمها وإرتفاع مستوى دخل مرتاديها وعلى وجه الخصوص سياحة الغوص، حيث بإمكان بلادنا أن تصبح مقصداً رئيسياً لسياحة الغوص نظرا لتوافر الميزة النسبية والقدرة التنافسية على خوض هذا المجال علما بأن الهيئة قد حددت مهمتها في هذا المجال، من خلال وضع خطة طويلة المدى تعتمد على الإمكانيات المتاحة، حيث نهدف هذا العام إلى إعداد دراسة جدوى متكاملة بالمخططات والتصاميم الهندسية لإنشاء مركز دولي للغوص يحتوي على كافة التجهيزات والمعدات اللازمة في منطقة الخوخة بمحافظة الحديدة.

بالإضافة إلى إعداد مسوحات تحت الماء بهدف تحديد مناطق الغوص المثالية في كل من مناطق (بلحاف، بير علي، والمكلا على شواطئ البحر العربي) ومنطقة (ميدي، العاتي، حبل، بحيص واللحية على شواطئ البحر الأحمر).

الترويج للاستثمار!

● الترويج الاستثماري لمناطق التنمية السياحية خطوة هامة لكن.. أين الهيئة من ذلك؟

لقد تم إنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقوم بدور جديد كان مفتقدا لترويج المشروعات السياحية الاستثمارية واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، لذلك فقد رأت الهيئة أهمية تسويق المناطق والمواقع الواعدة سياحيا للإستثمار السياحي محليا وخارجيا معتمدة على العديد من الوسائل فقامت بإعداد مواد الترويج السياحي للإستثمار، حيث تم طبع كتب ترويج بعنوان "فردوس البحر الأحمر – أرخبيل حنيش" وذلك ضمن السلسلة الترويجية الموجهة للمستثمرين.

وإنتاج فيلم تلفزيوني (الغواص) يحتوي على أهم مواقع الغوص في أرخبيل حنيش، حيث تم طبعه على شريط مدمج CD-ROM وتم توزيعه على نطاق واسع.

بالإضافة إلى تجهيز معرض صور متنقل عن فرص الاستثمار السياحي تشارك به بلادنا في المعارض السياحية الدولية والإقليمية والندوات المحلية والخارجية كما تحرص الهيئة على المشاركة في المعارض والندوات المحلية والإقليمية والدولية وكذا القيام بحملات علاقات عامة بين أوساط المستثمرين، والقيام بالرد على استفسارات الراغبين في الاستثمار في القطاع السياحي.

كما قامت الهيئة بطبع كتيب ترويجي آخر عن إمكانات السياحة العلاجية الطبيعية في مدينة دمت ضمن سلسلة مستقبل السياحة والتنمية السياحية.

وإنتاج وطبع ثلاثة أفلام جديدة على أشرطة CD-ROOM وتوزيعها داخليا وخارجيا.

هذا بالإضافة إلى أن الهيئة تقوم بحملة ترويجية مركزة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت.

مسألة وقت!

● لكن على الرغم من تلك الجهود إلا أن الاستثمارات السياحية لا تزال خجولة؟

– صحيح أن الاستثمارات في المجال السياحي ليست عند مستوى طموحنا لكن هناك مؤشرات طيبة وإيجابية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، من خلال تنسيق الهيئة مع الهيئة العامة للإستثمار تم تسجيل العام الماضي ٢٠٠٤م نحو ٥٨ مشروعا سياحيا جديدا.

وأنا على ثقة بتزايد نسبة طلبات الاستثمار خلال الفترة القادمة، خاصة مع الاستقرار الأمني الذي تنعم به بلادنا منذ فترة والمميزات التي يتضمنها قانون الإستثمار، والتسهيلات والضمانات التي توفرها بلادنا للمستثمر المحلي والأجنبي لذا فإن المسألة تظل مسألة وقت فقط.

سنتناضل!

● منذ إنشائها والهيئة ترفع شعار (نحو شراكة القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية السياحية).. فهل نجحت الهيئة في هذه المهمة؟

– يشهد العالم اليوم تحولاً اقتصادياً يضع بلادنا أمام خيارات صعبة لا مفر من مواجهتها في ظل سوق عالمية لا تؤمن بالحواجز.

ومن هنا تأتي أهمية المنافسة المبنية على الأسس العلمية والاقتصادية السليمة ولا شك بأن توفير المناخات الخاصة أمام القطاع الخاص يتطلب توفير العديد من المزايا التشجيعية، كتلك المتعلقة بالإستثمار وتوفير البنى الأساسية لإقامة الأنشطة المتنوعة أمام إنسيابية النشاط الاقتصادي والاستثماري ولم يكن القرار والشعار الذي اتخذته الهيئة بضرورة الاتجاه إلى شراكة القطاع العام والخاص في التخطيط والتنفيذ والتنمية السياحية إلا تحقيقا لخلق التوازن المطلوب بين المحاور الثلاثة الأساسية التي تتحمل المسؤولية من أجل تنمية وتطوير وتحقيق التنمية السياحية في البلاد والمتمثلة بـ(الحكومة والسلطة المحلية والقطاع الخاص) وقد حاولت الهيئة جاهدة في بذل جهودها للتقريب بين هذه الموازنات وخلق روح التعاون بين المحاور الثلاثة.

ولا أحد يشك في أن القطاع الخاص هو المحرك الطبيعي للتنمية السياحية في المرحلة القادمة، لذا فهو مطالب أن ينظم ويطور نفسه، كما أن الإتجاه الحكومي يعمل على التحفيز في هذا الاتجاه لتوفر لهذا القطاع افضل المناخات للاستثمار وتوسيع قدراتها ضمن إطار قراراتها، وهذا لا يعني أن الحكومة لا تتحمل المسؤوليات التي تقع على عاتقها في إتجاه تنظيم الحوافز والتسهيلات والضوابط والأمن وتأسيس البنية التحتية وغيرها.

لذا فإن الهيئة ستناضل حتى يجد هذا الشعار الترجمة الكاملة على أرض الواقع.

معالجات!

● كيف تتعاملون مع المشاكل التي تحيط ببعض أراضي ومواقع التنمية السياحية؟

– إستنادا إلى اختصاص الهيئة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠٠٢م بشأن إنشاءها وعلى القرار الجمهوري رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٣م الخاص بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٨٧ قامت الهيئة بإعداد مسودة مشروع القرار الجمهوري بتحديد الأراضي المخصصة لأغراض التنمية السياحية والذي تم رفعه إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة للحفاظ على الأراضي المخصصة للتنمية السياحية التي ستتولى الهيئة تخطيطها ومتابعة تنفيذ مشاريع التنمية السياحية عليها حتى لا تتعرض للإعتداء من قبل البعض أو إستغلالها في غير النشاط السياحي.

لذا فإن الهيئة تسعى لوضع المعالجات لمشاكل الأراضي المحددة في المناطق السياحية بما يسهل استخدامها لأغراض التنمية السياحية من خلال السعي لإصدار التشريعات والإجراءات التي تهيئ تلك المناطق للإستثمار السياحي وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المحافظات التي تحتوي على مقومات سياحية مناسبة.